مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 24 – أكتوبر 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استـــلام الدراســة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
3 أكتوبر 2026م	10 نوفمبر 2026م	23 نوفمبر 2026

الصراع الإيراني-الإسرائيلي وتداعيات الحرب بالوكالة على سيادة الدول العربية

د. ليلى الإدريسي العزوزي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس

مستخلص

تتناول هذه الدراسة تداعيات الحرب بالوكالة بين إسرائيل وإيران على سيادة الدول العربية، في ظل تنامي الصراعات متعددة الساحات وتزايد توظيف الفاعلين من غير الدول. وتهدف إلى تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للحروب بالوكالة، ورصد مظاهر تقويض السيادة العربية، وبيان انعكاساتها على استقلال القرار السياسي والأمني، والسيطرة الفعلية على الإقليم واحتكار القوة المسلحة، إلى جانب بحث سُبل تحصين السيادة العربية وتعزيز قدرة الدول على ممارسة وظائفها السيادية في ظل التحولات الأمنية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الصراعات الدولية، الحروب بالوكالة، الجماعات المسلحة، إيران، إسرائيل، تحصين السيادة العربية.

مقدمة

أصبحت الحـــروب بالوكالة من أبرز أنمـــاط الصراعات الدولية المعاصرة، لا ســـيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث تلجأ القوى الإقليمية إلى توظيف فاعلين من غير الدول لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، بما يؤدي إلى انتقال الصراع إلى ســـاحات تتجاوز حـــدود الدول المتنازعة إلى دول أخـــرى وخصوصًا دول الجـــوار. ويبرز ذلك بوضوح في الصراع الإيراني-الإســـرائيلي، الذي اتخذ طابعًا متعدد الســـاحات، وجعل عددًا من الدول العربية ومجالاتها الإقليمية عرضة لتداعيات العمليات العســـكرية والتدخلات غير المباشرة، بما يؤثر في اســـتقلال القرار السياسي والأمني وقدرة الدولة على ممارسة سيادتها الوطنية بصورة فعلية.

وعليـــه، تتمحور إشكالية الدراســـة حول التســـاؤل الآتي: إلى أي مدى يســـهم تدويل الحروب بالوكالة في تآكل ممارسة الســـيادة الوطنية للدول العربية وتحويل إقليمها إلى ساحات للصراع الإيراني-الإسرائيلي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، تعتمد الدراســـة مقاربة نظرية واقعية لتفسير دوافع القوى الإقليمية في توظيـــف الوكلاء، إلى جانب المنهـــج القانوني التحليلي لبحث قواعد الســـيادة وعدم التدخل والمســـؤولية الدولية. وقد انتظمت الدراســـة في أربعة محاور: يتنـــاول الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للعلاقة بين الســـيادة والحروب بالوكالة، ويبحث الثاني تجليات تقويض الســـيادة، فيما يُخصَّص الثالث للانعكاســـات المترتبة عليها، وفي الأخير يعرض المحور الرابع سُبل تحصين السيادة العربية من تداعياتها.

أولًا: الإطار المفاهيمي والقانوني للعلاقة بين سيادة الدول والحروب بالوكالة

يمكن تناول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال التركيز على مفهومي الحرب بالوكالة والسيادة الوطنية، وذلك على النحو الآتي:

1. الحروب بالوكالة

تشير الحروب بالوكالة، في جوهرها الإستراتيجي، إلى نمط معقد من النزاعات المسلحة تسعى من خلاله القوى الكبرى والإقليمية إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية وتعزيز نفوذها دون الانخراط العسكري المباشـــر، وذلك عبر توظيف فاعلين محليين أو إقليميين وتقديم أشكال مختلفة من الدعم اللوجستي والعســـكري والاستخباراتي. وفي هذا السياق، تتداخل الأجندات الخارجية مع مظاهر الهشاشة السياسية والأمنية والاجتماعية للدول المستهدفة، بما يحوّل النزاع من نطاقه المحلي إلى مجال تتقاطع فيه المصالح والأهداف الخارجية مع البنى السياســـية والأمنية للدولة المستهدفة.

وقد عرّف المفكر الســـياسي كارل دويتـــش (Karl Deutsch) الحرب بالوكالـــة باعتبارها نزاعًا دوليًّـــا بين طرفين أجنبيين يُخاض على إقليم دولة ثالثة، مـــن خلال التدخل في أزماتها الداخلية

واستغلال مواردها البشـــرية والمادية لخدمة إستراتيجيات أجنبية[1]. وفي السياق ذاته، ينظر بيرتيل هاردير (Bertel Haarder) إلى الحرب بالوكالــة باعتبارها شكلًا من أشكال التدخل غير المباشر، يقوم على شــبكة من المصالح التي تســهم في تغذية الحروب الأهلية بالمال والسلاح لتحقيق غايات جيوسياســية. وتندرج هذه النزاعات ضمن الحــروب اللامتماثلة، بالنظر إلى اعتمادها على أســاليب وتكتيكات تختلف عن أنمــاط المواجهة التقليديــة، بما في ذلك حرب العصابات، فضلًا عن إتاحة هامش من الإنكار الإستراتيجي للقوى الداعمة، بما قد يســمح لها بالتنصل من المسؤولية المباشرة عن بعض النتائج المترتبة على تدخلها.

ويرتبط هذا المفهوم بالتدخل العسكري غير المباشر، باعتباره ممارسة تحدث من خلال جماعات مســلحة تتلقى دعمًا من دولة خارجيــة. فقد عرّف هوفمــان (Hoffman) وبنيت (Bennet) وفنمــور (Finnemore) التدخل العســكري بأنه اســتخدام السلاح أو التهديد باســتخدامه مــن دولة ضد دولة أخرى وســيلةً للضغط[2]، فيمــا ربط تيرون (Tyron) التدخل العســكري باســتخدام السلاح أو التهديد بالعنف بواسطة مجموعة مســلحة مدعومة من الدولة. وبناءً عليه، تقوم الحرب بالوكالــة على علاقة بين طرف أو أطراف داعمــة وفاعل أو أطراف وكيلة، يتلقى الأخيرون أشكالًا مختلفة من الدعم، تشمل المســاعدات العسكرية والمالية والتدريب والمعلومات الاستخباراتية[3]، بما يتيح للجهات الداعمة التأثير في موازين القوى وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، مع تقليل التكاليف السياســية والدبلوماسية والبشــرية المترتبة على التدخل العسكري المباشر.

وبرزت الحروب بالوكالة خلال الحرب الباردة، خصوصًا في ظل خطر الدمار المتبادل المؤكد، الذي جعل المواجهة المباشــرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الســوفياتي محفوفة باحتمال التصعيد النووي[4]، الأمر الذي دفعهمــا إلى توظيف أطراف محلية وإقليميــة لتحقيق مصالحهما دون مواجهة عسكرية مباشرة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، اتسع نطاق الفاعلين المشاركين في هذا النمط من الصراعات، ليشمل الجماعات المسلحة والشركات العسكرية والأَمنية الخاصة وغيرها من الفاعلين من غير الدول، فأصبحت الحرب بالوكالة تقوم على شبكات أكثر تعقيدًا من الداعمين والوكلاء.

ولا ينبغي، مع ذلك، مساواة الحرب بالوكالة بكل صراع إقليمي أو تدخُّل خارجي، إذ لا يكفي وجود طرف إقليمي في نزاع ما لإثبات طابعه الوكالي، وإنما يقتضي إثباته قيام علاقة وظيفية بين طرف أو أطراف داعمة وفاعل أو أطراف وكيلة، تقوم على تقديم الدعم والتوجيه أو التأثير في ســلوك الوكيل، بما يخدم أهداف الطرف الداعم. كما تتميز بالاســتثمار السياسي والأمني طويل الأمد، وتقليل مخاطر وتكاليف المواجهة المباشــرة، والمرونة والقدرة على الإنكار، فضلًا عن نشاطها في المناطق الرمادية بين السلْم والحرب.

وتتجسد أهمية هذا الاستثمار في بعض الإستراتيجيات الإقليمية، ومنها الإستراتيجية الإيرانية التي تقوم على بناء علاقات سياسية وأَمنية مع جماعات من غير الدول، ودعمها سياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا بهدف بناء نفوذ مستدام في فضاءات إستراتيجية[5]. وتظل العلاقة بين الراعي والوكيل عنصرًا مركزيًّا في تحديد مفهوم الحرب بالوكالة، إذ تلجأ أطراف منظمة إلى طرف ثالث للمشاركة بصورة غير مباشرة في عنف جماعي مستمرّ[6]، فيما تظل الدولة الداعمة خارج المواجهة العسكرية المباشرة.

وعليه، لا تقوم الحرب بالوكالة على مجرد غياب التدخل العسكري المباشر، وإنما على علاقة إستراتيجية ووظيفية بين الداعم والوكيل، تجعل النزاع المحلي مجالًا لتفاعل المصالح الخارجية مع البنى السياسية والأمنية للدولة المستهدفة، بما يثير إشكالات تتصل بمدى قدرة الدولة على ممارسة سيادتها واستقلال قرارها السياسي والأمني.

2. السيادة الوطنية في القانون الدولي وحدود التدخل الخارجي

تتألف السيادة، في مفهومها القانوني، من مجموع السلطات التي تتمتع بها الدولة باعتبارها شخصًا من أشخاص القانون الدولي، وما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما أرسى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وتتخذ السيادة بُعدَين أساسيَّين: يتمثل أوّلهما في بُعدها السياسي المرتبط باستقلالية الدولة وسلامة إقليمها، فيما يقوم الثاني على البعد القانوني الذي يكرّس مساواتها بالدول الأخرى وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية[7].

وقد تطور مفهوم السيادة مِن تصوُّر مُطلَق وجامد إلى مفهوم أكثر مرونة، بفعل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي عرفها النظام الدولي، وانتقال بعض المسائل من نطاق الاختصاص الداخلي إلى المجال الدولي[8].

ويحمي احترام السيادة حق الدولة في ممارسة سلطاتها بصورة مستقلة داخل إقليمها، وفي إدارة شؤونها السياسية والأمنية والعسكرية واتخاذ قراراتها دون إخضاع إرادتها لدولة خارجية. ويرتبط بذلك مبدأ عدم التدخل، باعتباره ضمانة لحماية استقلال الدولة وسلامة إقليمها[9]، ومنع الدول الأخرى من ممارسة ضغوط تؤثر في حرية إدارة شؤونها الداخلية والخارجية. وقد كرّس ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ باعتباره إحدى القواعد الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية، بما يجعل التدخل غير مشروع من حيث الأصل، متى انطوى على المساس باستقلال الدولة أو سلامة إقليمها أو إخضاع إرادتها لإرادة خارجية[10].

واختلف الفقه الدولي في تحديد نطاق التدخل، فبينما يوسّع اتجاه أول مفهومه ليشمل مختلف الأفعال المؤثرة في سيادة الدولة، سواء اتخذت صورة استخدام القوة أو التهديد بها أو وسائل سياسية واقتصادية أو تقديم مساعدات غير مباشرة[11]، يقصره اتجاه ثانٍ على التدخل القسري، لا سيما العسكري، باعتباره الأكثر مساسًا باستقلال الدولة، ما لم يستند إلى إرادتها.

كما أكدت الإعلانات والقرارات الدولية عدم مشـــروعية التدخل المباشـــر وغير المباشر، الفردي أو الجماعي، في الشـــؤون الداخلية والخارجية للدول. ويؤكد ذلك مضمون الفقرة السابعة من المـــادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، مع اســـتثناء التدابير المتخَذة بموجب الفصل الســـابع عندما تقتضي الضرورة حفظ الســـلْم والأمن الدوليين[12]، أو عندمـــا يُرتكَب اعتداء ضد دولة أخرى[13]، وفقًا للشروط والإجراءات التي يحددها الميثاق.

وقد أضفى تطور القانون الدولي قَدْرًا من المرونة على مفهوم السيادة، خصوصًا مع انتقال قضايا كحقوق الإنســـان إلى دائرة الاهتمام الدولي، غير أن مشـــروعية التدخل الجماعي تظل مرتبطة باحترام مقاصد الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وبألّا يتحول إلى وسيلة للمساس بالوحدة الإقليمية أو الإرادة السياسية للدولة. وفي السياق ذاته، أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 عدم جواز التدخل المباشـــر أو غير المباشر في شـــؤون الدول، ورفض استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية لإكراهها على التخلي عن حقوقها السيادية[14].

وتزداد إشكالية التدخل الخارجي تعقيدًا في إطار الحروب بالوكالة، عبر تمويل الجماعات المسلحة، أو تســـليحها أو تدريبها أو تزويدها بالمعلومات. ويثير ذلك مســـألة إسناد مسؤولية أفعال هذه الجماعات إلى الدولة الداعمة. وقد أكدت محكمة العدل الدولية، في اجتهادها المتصل بقضيتَي نيكارغوا والإبادة في البوســـنة، أهمية معيار السيطرة الفعالة عند بحث إسناد أفعال الجماعات إلى دولة ما. وبنـــاءً عليه، لا يكفي التمويـــل أو التنظيم أو التدريب والتســـليح، كلٌّ على حدة، لإسناد جميع أفعال الجماعات إلى الدولة الداعمة، بل يجب فحص الوقائع والأدلة ومدى توجيه الدولة أو ســـيطرتها على العمليات المعنية. كما ينبغي التمييز بين المســـؤولية الجنائية الفردية للأشخاص، ومسؤولية الجماعة عن أفعالها، والمسؤولية الدولية للدولة أو الشخصية القانونية الدولية الكاملة، لكنه قد يكون ملزمًا لقواعد القانون الدولي الإنســـاني[15] متى انطبق على النزاع. وتكتســـب هذه التفرقة أهمية خاصة عند تحليل الحرب بالوكالة في الساحة العربية، لأنها تمنع الخلط بين وجود علاقة دعم وبين ثبوت المسؤولية القانونية عن كل فعل على حدة[16].

ويكشـــف هذا النمط من التدخل عن تحوُّل طبيعة التهديدات الموجهة إلى السيادة الوطنية، إذ لم تعُد تقتصر على التدخل العسكري المباشـــر، بل باتت تشمل توظيف فاعلين من غير الدول وشـــبكات عابرة للحدود. لذلك، يشكل بحث مســـؤولية الدولة الداعمة وشروط إسناد أفعال الجماعات المسلحة إليها مدخلًا ضروريًّا لفهم الآثار القانونية والسياسية للحروب بالوكالة على سيادة الدول العربية، لا سيما في سياق الصراع العربي الإيراني–الإسرائيلي وامتداداته الإقليمية.

ثانيًا: تجليات تقويض سيادة الدول العربية في ظل الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل

صاحَبَ الحرب الأمريكية–الإسرائيلية مع إيران انتهاكات جسيمة لمبدأ السيادة لعديد من دول المنطقة، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. توظيف المجال العربي بوصفه ساحة للعمليات العسكرية المرتبطة بالحرب بالوكالة

أصبح توظيف الأراضي العربية أحد أبرز مظاهر امتداد الصراع الإيراني-الإسرائيلي خارج نطاق المواجهة المباشـــرة، إذ تحوَّل بعض المجالات البرية والجوية والبحريـــة إلى فضاءات للعمليات العسكرية والردود المتبادلة وممارســـة الضغط الإستراتيجي. ويعكس ذلك انتقال الصراع من مواجهة ثنائية إلى صراع متعدد الســـاحات، تتداخل فيه حسابات الدول مع تحركات الفاعلين من غير الدول، بما يجعل المجال العربي جزءًا من البيئة العملياتية للصراع، ويحدّ في بعض الحالات من قدرة الدول على التحكم الكامل في مجالاتها السيادية.

في هذا السياق، تبرز الساحة اللبنانية بوصفها ساحة للحرب بالوكالة، حيث عكست التصريحات والتحركات الإيرانية والإسرائيلية بشأن لبنان سعي الطرفين إلى فرض قواعد جديدة للاشتباك. فقد تمسكت إيران بمبدأ وحدة الساحات، في حين سعت إسرائيل من خلال عملياتها العسكرية إلى ربط جبهة الضاحية الجنوبية لبيروت بجبهة الشـــمال الإسرائيلي[17]، الأمر الذي أبقى لبنان ساحة لتقاطع الحســـابات الإيرانية والإســـرائيلية والأمريكية، وربط أمنه بدرجة أكبر بمسار الصراع بين هذه الأطراف[18].

امتد هذا التوظيف إلى المجال البحري، لا سيما البحر الأحمر، حيث أدت هجمات الحوثيين منذ أواخر عام 2023م إلى إدخال الملاحة الدولية ضِمن تداعيات الصراع الإقليمي. فقد اســـتُخدِمَت الطائرات المسيَّرة والصواريخ في اســـتهداف سفن مرتبطة بإســـرائيل أو بالمصالح الداعمة لها، الأمـــر الذي أحدث اضطرابًا في حركة الملاحة ورفع تكاليـــف التأمين، ودفع قوى دولية إلى تعزيز حضورها البحري، وبذلك أصبح المجال اليمني والبحري المحيط به امتدادًا للتجاذبات العسكرية الإقليمية.

ويرتبط هذا الامتداد بالشـــبكات الإقليمية التي طورتها إيران مع فاعلين من غير الدول، ومنهم حزب الله في لبنان، وجماعات مســـلحة في العراق وسوريا، والحوثيون في اليمن[19]. وقد أسهمت هذه الشـــبكات في توفير ساحات متعددة لممارسة الضغط على إسرائيل وحلفائها، وجعل بعض الأراضي العربية مجالًا لحركة هذه الجماعات وتنفيـــذ عملياتها، بما عزز الطابع العابر للصراع ووسّع نطاق ساحاته[20].

كما أبرزت الضربات المتبادلة أهمية المجالات الجوية والبرية العربية، من خلال استخدام الأجواء ومسارات العبور في العمليات العسكرية. فقد استُخدِم المجال السوري في سياق إطلاق صواريخ وطائرات مسيَّرة باتجاه أهداف إســـرائيلية، وتعرضت مناطق ســـورية لمخاطر مرتبطة بسقوط شظايا أو مرور المقذوفات. ويثير استخدام المجال الجوي لدولة أخرى لأغراض عسكرية مسألة احترام ســـيادتها وسلامة إقليمها في ميثاق الأمم المتحدة والقواعـــد ذات الصلة[21]. وفي المقابل، عكســـت التحركات الدبلوماســـية الإيرانية، ومنها جولة وزير الخارجية عباس عراقجي في عدد من دول المنطقة، ســـعي طهران إلى الحد من انخراط الدول الإقليمية في العمليات أو اســـتخدام

أجوائها لاستهداف إيران، وهو ما يؤكد أهمية المجال الجوي العربي في الحسابات العسكرية والإستراتيجية للصراع.

وتبرز تعددية الساحات كذلك في لبنان وغزة، حيث يمثل الحفاظ على قدرات الحلفاء المسلحين جزءًا من الحسابات الإيرانية طويلة الأمد. فقد ارتبط دعم حماس وحزب الله بمحاولة الحفاظ على شبكة من الحلفاء القادرين على ممارسة الضغط في ساحات عربية متعددة، بما يتجاوز الاستجابة الظرفية للأحداث. كما أسهم استمرار تدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة في تعزيز قدرتها على مواصلة القتال وإطالة أمد بعض النزاعات[22]، فضلًا عن تعدد الجهات المسلحة وإضعاف البنى الأمنية للدولة، كما ظهر في سوريا والعراق واليمن وليبيا والسودان.

وتعزز هذا الاتجاه من خلال الامتداد الشبكي العابر للحدود، عبر تنامي العلاقات العملياتية واللوجستية بين جماعات مسلحة في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، بما شمل تبادل الخبرات والتنسيق في بعض القدرات العسكرية ونقل المقاتلين. وأسهم هذا التشابك في إضعاف قدرة الحدود والجغرافيا العربية على عزل ساحات الصراع بعضها عن بعض، وترسيخ مفهوم وحدة الساحات بوصفه آلية لتوسيع نطاق المواجهة.

2. توظيف الفاعلين من غير الدول وتوسيع شبكات النفوذ العابر للحدود

أصبح توظيف الفاعلين من غير الدول إحدى أبرز أدوات الحرب بالوكالة لتوسيع النفوذ الإقليمي داخل الدول العربية، بما يسمح بممارسة التأثير السياسي والأمني والعسكري بصورة غير مباشرة وتقليل تكاليف المواجهة. وفي هذا السياق، بدأت إيران منذ ثمانينيات القرن الماضي في بناء علاقات مع ميليشيات شيعية عراقية من خلال التمويل والتسليح والتدريب، قبل أن يتطور بعض هذه الفصائل إلى قوى ذات نفوذ عسكري وسياسي واقتصادي وإعلامي مؤثر في البيئة العراقية، ومتقاربة في توجهاتها مع طهران[23].

ولا تتجلى آثار هذا النفوذ في استمرار نشاط الفاعلين من غير الدول فحسب، بل تظهر أيضًا في التباين بين المواقف السياسية الإيرانية المعلنة والوقائع الميدانية، بما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقات بين المؤسسات السياسية والعسكرية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الدول العربية وسيادتها.

اتسمت المواقف الإيرانية بخصوص استهداف دول الخليج العربية بالتناقض، ففي حين نفت جهات إيرانية مسؤوليتها عن الهجمات ضد جيرانها، حاولت جهات إيرانية أخرى تبرير الهجمات بأنها لا تستهدف هذه الدول، بل القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على أراضيها، كما حاولت جهات ثالثة التبرؤ من المسؤولية، زاعمةً أنها لا تسيطر على جميع الجهات التي تشن الهجمات[24]. وقد عبّر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي عن هذه المقاربة صراحةً. وبلغ التناقض الإيراني ذروته حينما اعتذر الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عن استهداف دول الخليج العربية. لكن طهران استأنفت بعد ساعات من هذا الإعلان هجماتها، وهو ما يشير إلى

وجود انقسامات في النخبة الحاكمة، وإلى عدم سيطرة النخبة السياسية على الحرس الثوري الإيراني.

وتطوَّر هذا النمط، لا سيما منذ عام 2003م، من دعم جماعات داخل دول محددة إلى بناء شبكة إقليمية عابرة للحدود، مستفيدًا من تراجع قدرة بعض الدول على بسط سيطرتها الكاملة على أقاليمها. فامتد النفوذ الإيراني عبر جماعات مسلحة في العراق ولبنان وسوريا واليمن، بما ربط ساحات عربية متعددة ضمن شبكة أمنية وعسكرية متشابكة، وجعل نشاط بعض هذه الجماعات يتجاوز الحدود الوطنية ويتداخل مع الحسابات الإقليمية والدولية.

وتتضح خطورة هذه الشبكة في قدرة بعض الفصائل المسلحة على تنفيذ هجمات عابرة للحدود باستخدام الطائرات المسيَّرة والصواريخ، بما يوسع نطاق نشاطها من المجال الوطني إلى المحيط الإقليمي، ويجعل أمن الدول المجاورة متأثرًا بحركات فاعلين لا يخضعون بصورة كاملة مستقلة لسلطة الدولة التي ينشطون داخل إقليمها.

وتعتمد هذه الشبكة على التمويل والتسليح والتدريب والدعم الأيديولوجي الإيراني، وهو ما يظهر في دعم فيلق القدس لحزب الله والحوثيين وفصائل الحشد الشعبي[25]. وقد أتاح ذلك بناء فاعلين قادرين على أداء أدوار عسكرية وأمنية وسياسية في ساحات متعددة، بما يوسع مجال النفوذ الإيراني دون الاعتماد المباشر على أدوات الدولة التقليدية، ويؤثر في بعض جوانب القرار السياسي والأمني في الدول التي تنشط فيها هذه الجماعات.

وتندرج هذه المقاربة ضمن إستراتيجية الدفاع المتقدم، الذي يقوم على نقل جزء من أدوات مواجهة التهديدات إلى خارج الحدود الوطنية عبر بناء علاقات مع فاعلين من غير الدول[26]. وتجمع هذه الإستراتيجية بين اعتبارات عقائدية وأخرى أمنية وجيوسياسية، بما يسمح بتوسيع مجال النفوذ ونقل جزء من تكاليف الصراع إلى الدول العربية التي تنشط فيها هذه التنظيمات، ويعقد العلاقة بين الدولة والإقليم واحتكار استخدام القوة.

وتستمد هذه الشبكات قدرتها على الاستمرار من تماسك القيادة والدعم اللوجستي والتمويل، ومن ارتباط نشاطها المحلي بحسابات إقليمية أوسع. ويتيح ذلك لها التحرك عبر أكثر من ساحة، ويجعل فهمها مرتبطًا ببنية الشبكة وعلاقات الدعم، لا بمجرد وجود جماعة مسلحة داخل دولة بعينها.

وفي لبنان، تظهر امتدادات هذه الشبكات من خلال العلاقة بين حزب الله والراعي الإيراني، إذ يظل ملف السلاح مرتبطًا بتوازنات داخلية وإقليمية وبموقف الحزب وعلاقته بطهران. وتبرز هذه الحالة كيفية تداخل الشبكة المسلحة المحلية مع الحسابات الإقليمية، من دون اختزالها في مجرد علاقة داخلية بين الجماعة ومؤسسات الدولة[27].

وتتضح هذه الإشكالية في العراق من خلال الهجمات العابرة للحدود التي شهدها يوليو 2026م، حين أعلنت السعودية اعتراض مسيَّرات قادمة من الأراضي العراقية واستهداف منشآت

حيوية، مع احتفاظها بحق الرد، فيما أكدت الحكومة العراقية رفض استخدام أراضيها للاعتداء على دول الجوار[28]. ثم تصاعدت التداعيات إلى ضربات سعودية-أمريكية استهدفت مواقع داخل العراق قالت الجهات المنفذة إنها مرتبطة بالجماعات المسؤولة عن تلك الهجمات. وتكشف هذه التطورات أنّ ضَعف احتكار الدولة للسلاح لا يظل شأنًا داخليًّا، بل قد يتحول إلى أزمة سياسية وأمنية في علاقاتها مع جيرانها، ويزيد احتمالات التدخلات والردود العسكرية الخارجية.

وقد سبق أن برزت سوريا نموذجًا لتوظيف الجماعات العابرة للحدود، من خلال لعب فصائل -من بينها حزب الله وفصائل عراقية أخرى- أدوارًا في تنفيذ أجندة إيران في سوريا أو عبر حدودها وصولًا إلى لبنان، وذلك عبر وسائل مختلفة كالتمويل والتدريب والتسليح والدعم الأيديولوجي، بما في ذلك انتشار بعض هذه الفصائل في مناطق إستراتيجية، لا سيما شرق سوريا ودير الزور والبوكمال[29]، لتأمين خطوط الإمداد وتعزيز المصالح الإيرانية، فضلًا عن أشكال التنسيق مع بعض المؤسسات الدستورية.

كما يرتبط انتشار هذه الجماعات بالفراغات التي يخلفها ضَعف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على بسط سلطتها على إقليمها، إذ تتيح هذه الظروف توظيف تنظيمات محلية وأجنبية وتوسيع نشاطها عبر الحدود، بما يجعل بعض المجالات العربية نقاط ارتكاز لشبكات مسلحة لا تخضع بصورة كاملة للسلطة الوطنية.

وبذلك يتجلى تقويض السيادة في انتقال جزء من مصادر القوة والقرار إلى فاعلين من غير الدول يرتبطون بشبكات خارجية، بما يؤدي إلى تعدد مراكز القوة وإضعاف احتكار الدولة للسلاح والقرار الأمني، ويقيّد استقلالها السياسي والأمني وقدرتها على ممارسة وظائفها السيادية. ويقتضي ذلك قانونيًّا عدم الخلط بين وجود الجماعة المسلحة بوصفها فاعلًا غيردولتيّ وبين إسناد أفعالها إلى الدولة الداعمة، فالمسؤولية الدولية للدولة لا تقوم تلقائيًّا بمجرد الدعم، وإنما ترتبط بقواعد الإسناد ومدى التوجيه أو السيطرة وفق ظروف كل حالة.

ثالثًا: انعكاسات الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل على سيادة الدول العربية

يتضح تأثير حروب الوكالة في الإقليم في سيادة دوله على النحو الآتي:

1. التأثير في استقلالية القرار الخارجي للدول العربية

تؤثر الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل في استقلالية القرار السياسي والخارجي لبعض الدول العربية، عندما تجد نفسها أمام بيئة إقليمية مضطربة تحدّ من قدرتها على تحديد مواقفها بصورة مستقلة تجاه الصراع وسياسات طرفيه في المنطقة. فارتباط أمن هذه الدول بتطورات المواجهة، واستمرار تعرضها لتداعياتها، يضيّق هامش الخيارات المتاحة أمام صانع القرار، ما يدفعه أحيانًا إلى اتخاذ مواقف اضطرارية لا تعكس بالضرورة الإرادة المستقلة للدولة أو مصالحها العليا. كما

تصبح سياسة النأي بالنفس أو الحياد محدودة الفاعلية عندما تتعرض الدولة لانتهاكات تمسّ أمنها أو مجالها الإقليمي[30].

ويتعمق هذا التأثير عندما تتعدد الجهات المؤثرة في عملية صُنع القرار السياسي والأمني، لا سيما مع تنامي دور فاعلين من غير الدول يرتبطون بأحد أطراف الصراع ويتلقون دعمًا خارجيًّا. وقد يؤدي ذلك إلى تعدد مراكز التأثير داخل الدولة وإضعاف وحدة الإرادة السياسية[31]. وتتجلّى إحدى صور هذه الإشكالية في ما أُعلِن بشأن إدراج الترتيبات الأمنية في لبنان ضمن تفاهم تفاوضيّ بين إيران والولايات المتحدة لإنهاء الحرب على الجبهات الإقليمية، إذ إنّ بحث ترتيبات تمس أمن دولة عربية بمعزل عن قيادتها الرسمية ومؤسساتها الدستورية يثير تساؤلات بشأن استقلال قرارها الإستراتيجي وحصرية تمثيلها في المفاوضات المتعلقة بسيادتها[32].

ويترتب على هذا الوضع تضييق هامش الاستقلال الإستراتيجي للدولة، إذ تصبح خياراتها الخارجية مرتبطة بدرجة أكبر بإدارة الضغوط والمخاطر الإقليمية، بدل صياغة سياسة مستقلة تستند إلى أولوياتها الوطنية. كما يؤدي تعدد مراكز التأثير إلى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات موحدة بشأن الحرب والسلْم، بما يعقد قدرتها على التعبير عن إرادتها السياسية بصورة مستقلة. ومن ثم، فإن أثر الحرب بالوكالة لا يتمثل فقط في التدخل الخارجي المباشر، وإنما يظهر كذلك في تقييد هامش الحركة المتاح للدولة في صياغة خياراتها السياسية والأمنية.

2. تقييد السيطرة الفعلية على الإقليم واحتكار القوة المسلحة

تنعكس الحرب بالوكالة كذلك على قدرة الدول العربية على ممارسة سيطرتها الفعلية على إقليمها، باعتبار أن السيطرة الإقليمية واحتكار القوة المسلحة يمثلان عنصرَين أساسيَّين في الممارسة العملية للسيادة. ويظهر ذلك عندما تفقد الدولة القدرة على التحكم في مجالها الجوي أو منع استخدام أراضيها في عمليات مرتبطة بالصراع الإقليمي.

ويشكل اختراق المجال الجوي أو تنفيذ عمليات عسكرية داخل الأقاليم مساسًا بقدرة الدولة على ممارسة اختصاصها الإقليمي. وقد برز ذلك في استخدام المجال الجوي السوري خلال المواجهة الإيرانية–الإسرائيلية[33]، لا سيما خلال حرب يونيو 2025م، في ظل محدودية قدرة دمشق على السيطرة عليه[34]. وفي المقابل، اعترض الأردن صواريخ وطائرات مسيَّرة دخلت مجاله الجوي، فيما قدّم العراق احتجاجًا إلى الأمم المتحدة بشأن خرق مجاله الجوي[35]. وتوضح هذه الحالات أن انتقال العمليات عبر أجواء الدول أو انطلاقها من أراضيها قد يحوّل صور السيطرة الأمنية إلى مسألة سيادية ودبلوماسية، ويضع الدولة أمام تحدي التوفيق بين حماية إقليمها ومنع استخدامه للإضرار بالدول الأخرى[36].

وتتأكد الإشكالية القانونية لاختراق الأجواء العربية في ضوء المادة الأولى من اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام 1944م، التي تقرر أن لكل دولة سيادة تامة ومطلقة على المجال الجوي الواقع فوق إقليمها. وبناءً على ذلك، فإن إطلاق طائرات مسيَّرة أو صواريخ عبر الأجواء العربية

لا يمس سيادة الدولة المعنية فحسب، بل قد يكشف أيضًا عن محدودية قدرتها على فرض السيطرة الفعلية على إقليمها. وعندما تتجاوز هذه الوقائع حدود الحادث العسكري المنفرد، فإنها قد تتحول إلى أزمة دبلوماسية وقانونية تمس استقلال الدول وتثير مسؤولياتها السياسية، مع ضرورة التمييز بين مسؤولية الدولة عن أفعالها وبين إسناد أفعال الجماعات المسلحة إليها وفق قواعد القانون الدولي.

ولا يقتصر أثر الحرب بالوكالة على المجال الجوي، بل يمتد إلى احتكار الدولة لاستخدام القوة وإدارة قرارَي الحرب والسلْم. وتظهر هذه الإشكالية في لبنان والعراق، حيث تواجه المؤسسات الرسمية صعوبات في فرض حصرية السلاح ومنع نشوء مراكز قوة موازية. ويترتب على ذلك اتساع الفجوة بين السيادة القانونية للدولة وسيطرتها الفعلية على كامل إقليمها، خصوصًا عندما تمتلك جماعات مسلحة قدرات مستقلة نسبيًّا عن المؤسسات الرسمية وترتبط بشبكات دعم خارجية[37]. ومن ثم، لا تكمن المشكلة في غياب الاعتراف القانوني بسيادة الدولة، بل في محدودية قدرتها العملية على إنفاذ سلطتها وتوحيد القرار الأمني والعسكري.

وتتجلى هذه الإشكالية في اختلاف السياقَين اللبناني والعراقي. ففي لبنان قُوبِل توجُّه الحكومة إلى حصر السلاح بيد المؤسسات الشرعية بتصريحات إيرانية رافضة لخطط نزع سلاح حزب الله، وهو ما دفع وزارة الخارجية اللبنانية إلى اعتبار تلك التصريحات تدخلًا في الشؤون الداخلية ومساسًا بالسيادة. أما في العراق، فعلى الرغم من إعلان الحكومة التزامها مبدأ حصر السلاح بيد الدولة، فإنّ نفوذ طهران وعلاقاتها ببعض الفصائل المسلحة، إلى جانب محاولة إضفاء أُطُر قانونية ومؤسسية على تشكيلات الحشد الشعبي، يعقّدان تنفيذ هذا المبدأ. ويكشف هذا التباين عن اختلاف درجة تجذُّر النفوذ الإيراني في العراق مقارنة بلبنان، كما يبيّن أن السلاح الموازي ليس مجرد مسألة أمن داخلي، بل عامل يؤثر في قرار الحرب والسلْم وفي قدرة الدولة على بسط سلطتها على كامل إقليمها.

ويتصل بذلك تراجع احتكار الدولة للقوة المسلحة، إذ أدى وجود جماعات مسلحة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية مؤثرة إلى المشاركة في قرارات التصعيد أو التهدئة، بما يحد من حصرية المؤسسات الرسمية في إدارة القوة المسلحة. وتزداد خطورة الوضع عندما تدخل هذه الجماعات في تفاهمات أمنية مع أطراف خارجية بمعزل عن المؤسسات الدستورية للدولة المعنية، فتتجاوز آثارها الجانب العسكري إلى صلاحيات الدولة في التفاوض وتحديد ترتيبات السلْم والحرب.

ويبرز ذلك في الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وجماعة الحوثيين، بوساطة سلطنة عُمان في مايو 2025م، بشأن وقف إطلاق النار والامتناع عن استهداف السفن الأمريكية في البحر الأحمر وباب المندب. وقد أوضحت تصريحات قيادات الجماعة أن التفاهم لا يشمل إسرائيل، وأن عمليات الجماعة ضد أهداف إسرائيلية لم تُستثنَ منه[38]. وتكشف هذه الحالة أن الفاعل المسلح قد لا يقتصر دوره على تنفيذ العمليات الميدانية، بل قد يشارك أيضًا في تحديد

نطاق التهدئة والاستهداف والتفاوض مع قوة دولية، بمعزل عن السلطة الدستورية اليمنية، وهو ما يثير إشكالًا يتعلق بحصرية الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية وقرار السلم والحرب[39].

وبذلك، فإنّ إدراج الفاعلين من غير الدول في ترتيبات التهدئة أو استمرارهم في امتلاك قرار التصعيد، كما ظهر في الحالة الحوثية، يؤكد أن مشكلة احتكار القوة لا تتعلق فقط بحيازة السلاح، وإنما أيضًا بمن يملك قرار استخدامه ومن يفاوض باسمه في الأزمات الإقليمية.

رابعًا: تحصين السيادة العربية من تداعيات الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل

لحماية سيادة الدول العربية من الانتهاكات المصاحبة لحروب الوكالة المنتشرة في المنطقة يمكن اتخاذ بعض التدابير والإجراءات على النحو الآتي:

1. على المستوى السياسي والدبلوماسي

يقتضي تحصين السيادة العربية، على المستوى السياسي والدبلوماسي، تعزيز قدرة الدول على تبنّي سياسة تقوم على الحياد الإيجابي، بما يحول دون تحويل أراضيها أو أجوائها أو مؤسساتها إلى امتداد للصراعات الإقليمية، لا سيما الصراع بين إيران وإسرائيل. ولا يعني الحياد الإيجابي الانكفاء عن القضايا الإقليمية، وإنما يقتضي الحفاظ على استقلال القرار الوطني، وتجنب الاصطفاف الذي يجعل الدولة العربية طرفًا في صراع لا تتحدد أهدافه وفق مصالحها الوطنية، مع توظيف الحوار والدبلوماسية الوقائية للحد من احتمالات انتقال الصراع إلى ساحات عربية جديدة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية إدارة العلاقات العربية-الإيرانية بما يساعد على تجنب تحويل الدول العربية إلى ساحات للصراع الإقليمي[40].

وتتأكد أهمية هذا التوجه في ظل تعرُّض بعض الدول العربية لتداعيات مباشرة للصراع الإيراني-الإسرائيلي، إذ يمكن أن تتحول الجغرافيا العربية إلى مجال للردود المتبادلة، كما يتضح من استهداف إيران للإمارات العربية المتحدة، أو استهداف إسرائيل للعراق، بما يجعل تبنّي سياسة متوازنة قائمة على عدم الانخراط المباشر، مع الحفاظ على القدرة على حماية المصالح الوطنية، أحد المداخل الممكنة للحد من امتداد الصراع إلى المجال العربي. ومن ثم، يقتضي تحصين السيادة تنويع الشراكات على أساس المصالح المتبادلة واحترام السيادة، بما يمنح الدول العربية هامشًا أوسع للحركة ويحد من مخاطر الارتهان لطرف خارجي واحد. وفي هذا السياق، يبرز التحوط الإستراتيجي باعتباره نهجًا يسمح بإقامة علاقات متوازنة مع القوى المتنافسة، وتجنُّب المفاضلة الحادة بين المحاور الإقليمية. وقد عرفَ بعضُ دول الخليج نمطًا من التواصل الحذر مع إيران جمع بين التنافس السياسي والتفاعل الدبلوماسي والاقتصادي، مع اللجوء إلى التهدئة بدل الموازنة العسكرية الكاملة[41].

ويقتضي تحصين السيادة، كذلك، معالجة الأزمات الداخلية من خلال تسويات سياسية وطنية تُعيد الاعتبار للمؤسسات الرسمية وتحدّ من تعدُّد مراكز القرار، بما يضمن توحيد

السياسة الخارجية والأمنية وحصر القرارات السيادية في المؤسسات الدستورية المختصة. كما يظل التنسيق العربي عنصرًا أساسيًّا في هذه المقاربة، لأن انتقال التهديدات عبر الحدود يفرض تجاوز التصور الضيّق للأمن القطري نحو تصور أوسع يقوم على الأمن العربي الجماعي، من خلال التشاور السياسي وتبادل المعلومات وتنسيق المواقف الدبلوماسية بشأن الأزمات التي تمسّ أكثر من دولة عربية. وبذلك لا يصبح تحصين السيادة مسؤولية وطنية منفردة، بل يصبح مدخلًا لبناء ترتيبات عربية قادرة على حماية المصالح المشتركة والحد من قابلية الجغرافيا العربية لأن تتحول إلى مجال مفتوح للصراعات الإقليمية[42].

2. على المستوى العسكري

على المستوى العسكري، يتطلب تحصين السيادة العربية تعزيز قدرة الدولة على حماية إقليمها ومجالها الجوي ومؤسساتها السيادية، بما يضمن بقاء قرار استخدام القوة مرتبطًا بالمؤسسات الرسمية للدولة. ويقتضي ذلك، في ظل تنامي التهديدات العابرة للحدود، تطوير القدرات الدفاعية الوطنية، لا سيما تقوية منظومات الدفاع الجوي والإنذار المبكر، مع تنويع الشراكات الأمنية والعسكرية وعدم حصرها في قوة دولية واحدة. ويمكن للدول العربية، بحسب مصالحها واحتياجاتها الدفاعية، الاستفادة من الشراكات مع قوى متعددة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بما يعزز قدرتها على حماية مجالها الجوي ومواجهة التهديدات دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية.

ويرتبط تعزيز القدرة الدفاعية كذلك بمعالجة إشكالية الجماعات المسلحة التي تعمل خارج السيطرة الكاملة للمؤسسات الرسمية، باعتبارها أحد العوامل التي تحد من احتكار الدولة للقوة المسلحة. فقد أفرز النفوذ الإيراني في عدد من الدول العربية جماعات مسلحة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية مؤثرة، كما هي الحال بالنسبة إلى حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق، الأمر الذي أوجد في بعض الحالات ازدواجية في مراكز القوة والقرار الأمني[43]. ومن ثم، يقتضي تحصين السيادة اعتماد مسارات وطنية تدريجية توازن بين مقتضيات الاستقرار ومتطلبات إعادة توحيد القرار المتعلق بالأمن والدفاع والحرب والسِّلْم، سواء من خلال إدماج هذه التشكيلات ضِمن المؤسسات الرسمية وفق ترتيبات وطنية، أو تفكيك البنى المسلحة التي يتعذر إخضاعها للسلطة الدستورية، بحسب خصوصية كل دولة.

ولا تقتصر التحديات على الجماعات المسلحة، بل تمتد إلى شبكة النفوذ والفاعلين المرتبطين بالقوى الإقليمية، بما فيها الشبكات التي يُتَّهَم بها الجانب الإسرائيلي في بعض الساحات العربية، والتي يمكن أن تسهم في اختراق المجال الأمني والسياسي للدول[44]. ولذلك، تصبح حماية السيادة مرتبطة أيضًا بتطوير القدرات الاستخباراتية والأمنية، وتعزيز الرقابة الوطنية على مصادر التمويل والاتصال والنفوذ الخارجي، بما يقلل من إمكانية توظيف الفاعلين المحليين لخدمة أجندات خارجية.

وأخيرًا، لا يمكن أن تنجح المعالجة العسكرية بصورة منفصلة عن بناء هوية وطنية جامعة والحد من الاستقطاب الطائفي والسياسي، لأن الانقسامات الداخلية توفر بيئة تسمح بتنامي نفوذ الجماعات المسلحة وتعدد مراكز القرار. ومن ثم، فإن إعادة بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز الانتماء المشترك يشكلان شرطًا مكمّلًا لاستعادة الدولة حصرية القرار الأمني.

وعلى المستوى العربي، يقتضي ذلك الانتقال من الاعتماد على الأمن القطري المنفرد إلى تطوير منظومة للأمن العربي الجماعي تقوم على تبادل المعلومات والتنسيق الدفاعي والشراكات المتعددة، بما يعزز حماية السيادة وسلامة الأقاليم العربية ويحدّ من قابلية الجغرافيا العربية للتأثر بتداعيات الصراعات الإقليمية.

خاتمة

خلصَت الدراسة إلى أن الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل تجاوزت حدود المواجهة غير المباشرة بين الطرفين، لتتحول إلى صراع متعدد الساحات امتدت تداعياته إلى عدد من الدول العربية. وقد أسهم توظيف الفاعلين من غير الدول وشبكات النفوذ العابرة للحدود في نقل جزء من الصراع إلى المجال العربي، بما أضعف قدرة الدول على التحكم الكامل في أقاليمها وممارسة وظائفها السيادية. كما أظهرت الدراسة أن تداعيات الحرب بالوكالة تمس جوهر السيادة الوطنية من خلال التأثير في استقلالية القرار الخارجي، وتعدد مراكز التأثير في قرارات الحرب والسلْم، وتراجع احتكار الدولة للقوة المسلحة. وبناءً عليه، فإن تحصين السيادة العربية يقتضي مقاربة متكاملة تقوم على تعزيز استقلال القرار السياسي والدبلوماسي عبر التحوط الإستراتيجي والدبلوماسية المتوازنة، وتوحيد المؤسسات، وتقوية القدرات الدفاعية والجوية، والعمل على نزع سلاح الفاعلين غير الحكوميين وتجريدهم من المبررات التي تستبيح الأجواء الوطنية، إلى جانب الامتثال للمسؤولية الدولية، بما يُعيد للدولة حصرية قرارها الأمني والسيادي.

المراجع والمصادر

(1) قيصر إسماعيل خليل، «القوى الكبرى وصناعة الحروب بالوكالة: دراسة مقارنة»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، (الأنبار: جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 16، العدد 1، مارس، 2026م)، ص 1253.

(2) حسني عبد الحق- عبد الكريم كيبش، «إستراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية.. دراسة حالة إيران في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة»، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 1، 2022م)، ص 346.

(3) Andrew Mumford, «Proxy Warfare and the Future of Conflict», Rusi Journal, (Wales: The Royal United Services Institute (RUSI), Vol 158, NO 2, 28 April 2013), p 40.

(4) بوحنية قوي، «الحروب بالوكالة والميليشيات المسلحة العابرة للحدود في إفريقيا ومنطقة الساحل»، موقع مركز الجزيرة للدراسات، (21 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 21 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/27mshn55

(5) فراس عباس هاشم، «دلالات المقاربة الواقعية لإعادة تشكيل التصورات الجيوبوليتيكية الإيرانية تجاه التموضعات الإقليمية»، مجلة حمورابي للدراسات، (بغداد: وزارة التعليم العالي، العدد 9، السنة التاسعة، خريف 2021م)، ص 17.

(6) Vladimi Rauta, «Towards a Typology of Non-State Actors in Hybrid Warfare: Proxy, Auxiliary, Surrogate and Affiliated Forces», Cambridge Review of International Affairs, (Cambridge: Routledge, Vol 33, NO 6), p 873.

(7) حسن حمرة، نقاش نزع سلاح حزب الله يمتدّ إلى العراق، مركز مالكوم كير كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، (19 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2026م، https://tinyurl.com/24tla75v

(8) عبد السلام محمد مصلح، «التدخل الدولي وتأثيره على السيادة الوطنية في إطار القانون الدولي»، أبحاث قانونية، (سرت: كلية القانون بجامعة سرت، العدد السادس، السنة الرابعة، 2019م)، ص 94.

(9) منال فنجان، «التدخل الخارجي في القانون الدولي وأثره على الأمن والسلم الدوليين -العراق نموذجًا»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (بغداد: كلية القانون والعلوم السياسية بالجامعة العراقية، عدد 12، أكتوبر، 2021م)، ص 188.

(10) رتيبة بن دخان، «مشروعية التدخل وانتهاك سيادة الدولة»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، (المسيلة: مخبر الدراسات القانونية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف، المجلد الثالث، العدد الثامن، 2018م)، ص 133.

(11) أنس أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي -دراسة مقارنة-، ط1، (الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع، 1428هـ- 2008م)، ص 274.

(12) حيدر موسى منخي القريشي، التدخل العسكري وآثاره في العلاقات الدولية (دراسة العراق وليبيا أنموذجًا)، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 1439هـ 2018-م)، ص 67.

(13) إبراهيم جودة علي العاصي، دور التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحد من سيادة الدولة، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 1440هـ-2019-م)، ص 124.

(14) رحيمة لدغش، «مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف، المجلد الثاني، العدد العاشر، يونيو 2018م)، ص 745.

(15) وحدة الدراسات السياسية، «المواجهة الإيرانية الإسرائيلية حول لبنان: وحدة ساحات أم فصل مسارات؟»، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 يونيو 2026م)، ص 5.

(16) Jennifer Maddocks, «Iran and Its Proxies: Attribution and State Responsibility», International Law Studies, (Newport: the Stocken Center for International Law, Volume 106, 2025), p713.

(17) فاطمة الصمادي، «المواجهة المحدودة أم الصراع المفتوح؟ قراءة الداخل الإيراني للهجوم الإسرائيلي»، مركز الجزيرة للدراسات، (28 أكتوبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م، https://tinyurl.com/2yjujpmx

(18) Shabnam Dadparvar-Amin Parto, «Great Powers, the arming of non-state groups, and the prolongation of armed conflicts in the Middle East», Asian Review of Political Economy, (Shanghai: Springer Nature, Vol 4, No 4, 2025), p 13.

(19) سليم محمد الحجازي، «التغلغل الإيراني في الوطن العربي في الفترة من 1979م2026-م»، مجلة الأصالة، (بنغازي: الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد 11، العدد 13، يونيو 2026م)، ص 586.

(20) Amna Tariq, Sadia Naz and Abdul Basit Khan, «Proxy Warfare and Strategic Divergence: Comparison between Conflicting Approaches of Iran and Israel to Warring in the Shadows in the Middle East», Pakistan Social Science Review, (Pakistan: Orients Social Research Consultancy, Vol 9, No 4, Oct-Dec 2025).

(21) هدى رؤوف، «إيران وشبكة الوكلاء والعملاء»، موقع إندبندنت عربي، (16 فبراير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/24s9qymh

(22) محمد جلال العلي، «النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.. هل تفقد طهران أذرعها الإقليمية؟»، الجزيرة، (09 أغسطس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/223cogrn

(23) بوحنية قوي، «الحروب بالوكالة والميليشيات المسلحة العابرة للحدود في إفريقيا ومنطقة الساحل»، مرجع سابق.

(24) عدنان بوزيدي، «الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة»، مجلة مدارات سياسية، (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد الأول، العدد 4، 2018م)، ص 60.

(25) محمد أحمد علي، العلاقة بين العرب وإيران.. أين تكمن المصلحة؟ الجزيرة، (8 فبراير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 26 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/27yve4zx

(26) موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، «الحرب بين إيران وإسرائيل وتأثيرها على سوريا»، (15 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/266dpclo

(27) فضل عبد الغني، «معركة غير طوعية.. الآثار القانونية والإنسانية للصراع الإيراني الإسرائيلي على السيادة السورية»، (05 أغسطس

2025م)، تاريخ الاطلاع: 22 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/28j4gs7p

(28) موقع بي بي سي عربي الإخباري، «العراق يشكو إسرائيل لمجلس الأمن لـ«انتهاكها مجاله الجوي» في أثناء هجومها على إيران»، (28 أكتوبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 22 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/29keuqdr

(29) عمرو حمزاوي، «من الحروب بالوكالة إلى الأمن الجماعي: معضلة السيادة العربية»، موقع القدس العربي، (17 أغسطس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/268hd5ec

(30) محمد أحمد علي، العلاقة بين العرب وإيران.. أين تكمن المصلحة؟ مرجع سابق.

(31) سرى ثامر هادي، «الحرب الإسرائيلية الإيرانية 2025م: بين الردع المتبادل وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي»، مجلة العلوم السياسية، (بغداد: كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، العدد 7، يونيو 2026م)، ص 124.

(32) محمد منير غازي، «مرحلة التحولات الإستراتيجية الكبرى.. رهانات الدولة الوطنية وتحديات الاختراق الإدراكي»، مجلة السياسية الدولية، (15 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/25tnbv44

(33) Nazhath Faheema, «Caught Between, Embdded within Gulf Hedging in an Interlocking Regional Order». Working Paper, RSIS, (Singapore: Nanyang Technological University, June 2026), p 11.

(34) Sofie Hamdi–Mohammad Salman, «The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States». Asian Politics & Policy, (New Jersey: Wiley–Blackwell, Volume 12, Issue 2, 2022), p 129.

(35) Rory Miller– Saban Kardas, «Visions of Gulf Security in an Era of Uncertainty: Between External Alignment and Regional Autonomy». Middle East Policy, (New Jersey: Wiley–Blackwell, September 2026), p 12.

(36) أبو بكر الدسوقي، «تحولات الردع الإسرائيلي–الإيراني وتداعياته على الامن الإقليمي»، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة التاسعة، العدد 22، أكتوبر 2025م)، ص 34.

(37) Thanassis Cambanis & others, «Hybrid Actors Armed Groups and State Fragmentation in the Middle East», A Century Foundation Book, (New York: The Century Foundation Press, 2019), p 1253.

(38) «من تشبيك المضيقين إلى تفاهمات مسقط: تحولات الموقف الأمريكي من أمن البحر الأحمر وتداعياتها على اليمن والإقليم»، تقدير موقف، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، (سبتمبر 2026م)، ص 8.

(39) محمد رجوي، «عمان تعلن عن اتفاق لوقف إطلاق النار بين واشنطن والحوثيين»، موقع AA Arabic Article. 06 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م، https://is.gd/BJDV7u

(40) إبراهيم علي القراضى، «تداعيات الحرب الإيرانية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي»، (ليبيا: مجلة العلوم الشاملة، المجلد 10، العدد 39، مارس 2026م)، ص 114.

(41) «بين الصدام والدبلوماسية.. ما خيارات الخليج في الرد على إيران؟»، موقع الجزيرة نت، (2 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م،
https://www.aljazeera.net/amp/politics/2026/3/2

(42) حسام محمد هاشم زريقة، آفاق السيادة الوطنية الجديدة، تحديات الاقتصاد والتغيرات الجيوسياسية، (لبنان: مجلة الضاد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دار البيان العربي، العدد 7، يونيو 2025م)، ص 334.

(43) راشد المهندي، «كيف تسهم القدرات الدفاعية الخليجية في منع التصعيد مع إيران؟»، مركز الشرق الأوسط للشؤون الدولية، (15 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م، https://mecouncil.org/ar/

(44) عبد الله راشد المرسل، «التحول البنيوي في الصراع الإقليمي: مشروع التوسع الإسرائيلي والتكامل»، تحليل سياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 يوليو 2026م)، ص 7.